الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.3/51/12
30 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه مذكرة بشأن قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار" (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) وين مرا
السفير
الممثل الدائم

081196 071196 96-29809

المرفق

مذكرة بشأن "حالة حقوق الإنسان في ميانمار"

مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، القرار ١٩٤/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار". وأثناء النظر في ذلك القرار، رفض ممثل ميانمار جميع العناصر السلبية الواردة في المشروع وصرح تصريحا قاطعا بأنه ليس ثمة ما يدعو لمواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في ميانمار نظرا للتطور الإيجابي للحالة في البلد. وترمي هذه المذكرة إلى تقديم المزيد من المعلومات عن التطورات التي جدت في ميانمار.

عودة الجماعات المسلحة إلى دائرة المشروعية

٢ - بالنسبة لميانمار، البلد الذي ما انفك يعاني من مشكل التمرد منذ أن حصل على استقلاله، تشكل عودة الجماعات المسلحة الخمس عشرة إلى دائرة المشروعية إنجازا لم يسبق له نظير في إعادة الوحدة الوطنية، مما أدى إلى سيادة السلم والاستقرار في كافة أنحاء البلد. فمنذ أن حصل البلد على الاستقلال في عام ١٩٤٨، لم يشهد سلما واستقرارا من هذا القبيل في تاريخه الحديث. وقد بدت للعيان ثمار السلم وساهمت إلى حد كبير في إعادة بناء الأمة. ورغم عودة ١٥ من أصل ١٦ جماعة مسلحة إلى دائرة المشروعية، فإن الحكومة لم تركن إلى الرضى عن النفس وتواصل المباحثات مع الجماعة المسلحة الباقية، اتحاد كارن الوطني، من أجل عودتها نهائيا إلى دائرة المشروعية.

الاحتجاز

٣ - إن الهدف الوطني لميانمار هو بناء دولة مسالمة ومزدهرة وحديثة ومتقدمة النمو. واستقرار الدولة وتمتع المجتمع بالسلم والطمأنينة وسيادة القانون والنظام كلها أمور حيوية في عملية بناء الأمة. وقد استتبت هذه الظروف الأساسية من جديد في ميانمار خلال السنوات القليلة الماضية بفضل الجهود المتواصلة لحكومة اتحاد ميانمار بالتعاون مع الشعب. ولا يمكن بأي حال من الأحوال السماح بالإخلال بالسلم والاستقرار. ولا بد أن تتصرف الحكومة وفقا للقوانين القائمة كلما نشأت حالة من شأنها أن تخل بالسلم والاستقرار.

٤ - ولقد وجه الانتقاد إلى الحكومة بغير حق في الجهود التي تبذلها للحفاظ على القانون والنظام. وهذه الانتقادات مضللة بشكل سافر. فالحكومة في الواقع لم تعتقل أو تحتجز أحدا تعسفا. ولا تتخذ الإجراءات إلا ضد من يتخطى حدود القوانين القائمة.

٥ - ورغم أن حكومة ميانمار ملتزمة ببناء دولة مسالمة وحديثة ومتقدمة النمو، فإن الديمقراطية في ميانمار لا تزال لا تشتغل على أتم وجه. ورغم ذلك، وإظهارا منها للتسامح، سمحت الحكومة للرابطة الوطنية للديمقراطية بإجراء محادثات في عطلة الأسبوع. غير أن المحادثات أصبحت عاصفة وحادة. ونتيجة لذلك، أبلغت السلطات المعنية الرابطة الوطنية للديمقراطية، في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأنه ينبغي وقف المحادثات. ومع ذلك أن استمرت المحادثات وأصبحت أكثر حدة، بل وأكثر تجريحا للحكومة والتاتماداو (القوات المسلحة). وعلاوة على ذلك حـُرض الحاضرون بشكل سافر على تحدي الحكومة بصرف النظر عن العواقب. وكانت أعمال التحدي التي أتتها الرابطة الوطنية الديمقراطية بمثابة تقويض سلم الدولة واستقرارها. فاضطرت الحكومة بالتالي إلى أن تصدر القانون رقم ٩٦/٥ الذي ينص، في جملة أمور، على أنه يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتعدى ٢٠ سنة، ويغرم جوازا، كل من يرتكب بشكل مباشر أو غير مباشر أيا من المحظورات التالية:

(أ) التحريض والتظاهر وإلقاء الخطب، وإصدار بيانات شفوية أو كتابية، ونشرها لتقويض استقرار الدولة وسلم وطمأنينة المجتمع، وسيادة القانون والنظام؛

(ب) التحريض وإلقاء الخطب، وإصدار بيانات شفوية أو كتابية، ونشرها لتقويض إعادة الوحدة الوطنية؛

(ج) التشويش، والتخريب، والعرقلة، والتحريض وإلقاء الخطب، وإصدار بيانات شفوية أو كتابية، ونشرها لتقويض الأعمال التي يقوم بها المؤتمر الوطني من أجل صدور دستور دائم وراسخ والتنقيص منها وتضليل الناس بشأنها؛

(د) انتحال وظائف المؤتمر الوطني أو صياغة دستور للدولة ونشره بدون ترخيص قانوني؛

(هـ) محاولة ارتكاب أي من المحظورات المذكورة أعلاه والتحريض عليها.

٦ - وخططت الرابطة الوطنية للديمقراطية لعقد "مؤتمر أحزاب عموم بورما" من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، متجاهلة القانون القائم. ورغم أن التعليمات الإدارية القائمة تشترط الحصول على ترخيص مسبق من السلطات المعنية لعقد تجمع من هذا القبيل، مضت الرابطة قدما في تنفيذ خططها، متجاهلة التعليمات.

٧ - ومنذ أيار/مايو ١٩٩٦، قامت الرابطة بتحركات ترمي إلى التحريض على الشغب والقلاقل في البلد. فمحاولتها في أيار/مايو عقد اجتماع للرابطة بغية صياغة دستور مواز، واتصالاتها المتكررة مع بعض السفارات في يانغون وتوقيت "مؤتمر أحزاب عموم بورما" ليتزامن مع الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة ومع نظر الكونغرس الأمريكي في تعديل كوهن بشأن ميانمار تؤكد بوضوح وجود حركة سياسية محكمة التنسيق ترمي إلى الضغط على حكومة ميانمار داخليا ودوليا.

٨ - ومنعا لعودة الحالة إلى ما كانت عليه من فوضى في عام ١٩٨٨، اضطرت الحكومة إلى منع "مؤتمر أحزاب عموم بورما". واستدعي بعض الأفراد لاستجوابهم بإيجاز بشأن عقد المؤتمر المذكور. وأخلي سبيلهم جميعا.

انضمام ميانمار إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وارتباطها الوثيق مع المنطقة

٩ - ما فتئت ميانمار تؤيد باستمرار المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في العلاقات الدولية. ونتيجة لهذه السياسة، لم تكن أبدا لميانمار في تاريخها الحديث نزاعات جدية مع جيرانها من شأنها الإخلال بالسلم والأمن الإقليميين، وكانت علاقاتها مع جميع البلدان المجاورة دائما وثيقة وودية. وإقامة ارتباط وثيق مع المنطقة عن طريق العلاقات الودية والتعاون الذي يعود بالنفع المتبادل هو العنصر الرئيسي للعلاقات الخارجية لميانمار. ولهذا، اتخذت خطوات منظمة للانضمام في نهاية المطاف إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتوثيق الارتباط بالمنطقة.

١٠ - وأودعت ميانمار وثيقة الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا في الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعقود في عام ١٩٩٥. وفي ذلك الاجتماع، أعلنت ميانمار أيضا عن رغبتها في أن تصبح مراقبا. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حضر رئيس مجلس إعادة القانون والنظام في الدولة ورئيس وزراء اتحاد ميانمار اجتماع رؤساء حكومات بلدان الرابطة العشرة المعقود في بانكوك. وفي الاجتماع الوزاري التاسع والعشرين للرابطة المعقود في جاكارتا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، رحب بميانمار رسميا بصفتها مراقبا. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، أودعت ميانمار طلبا لدى اللجنة الدائمة للرابطة لكي تصبح عضوا كامل العضوية في الرابطة.

١١ - ولتوثيق الارتباط ببلدان المنطقة، أقامت ميانمار تفاهما عميقا بين قيادة ميانمار وزعماء المنطقة عن طريق تبادل الزيارات الثنائية . وزار رئيس مجلس إعادة القانون والنظام في الدولة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وفييت نام في آذار/مارس ١٩٩٥؛ واندونيسيا وسنغافورة في حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ والصين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ وماليزيا في آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، زار كمبوديا. وفيما بين هذه الزيارات، حضر الاجتماع العاشر لرؤساء حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي عقد في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وما هذه الزيارات كلها إلا شهادة بليغة على التفاهم بين قيادة ميانمار وزعماء المنطقة. ويعد توثيق ارتباط ميانمار بالمنطقة، مع

الخطوات التي يجري اتخاذها من أجل انضمامها في نهاية المطاف، إلى الرابطة بوصفها عضوا كامل العضوية عاملا هاما للحفاظ على السلم والأمن الإقليميين وتعزيزهما.

مكافحة خطر المخدرات

١٢ - تستند مكافحة المخدرات في ميانمار إلى استراتيجية وطنية محكمة. وقد أحرز تقدم ملموس في مكافحة خطر المخدرات في إطار هذه الاستراتيجية.

١٣ - وفي هذا السياق، أحرزت ميانمار نجاحا كبيرا في فترة مبكرة من هذه السنة، عندما تخلى يو خون سا وجيشه مونغ تاي عن الاتجار بالمخدرات واستسلموا بدون قيد أو شرط، مصحوبين بترسانة كبيرة من الأسلحة المتنوعة. وبلغ عدد العائدين عشرات الآلاف. ويعكس تخلي يو خون سا وجيشه عن الاتجار بالمخدرات ثقتهما الكاملة في سياسة الحكومة. وزيادة على ذلك، يشكل هذا التطور خطوة جبارة إلى الأمام في مكافحة خطر المخدرات إقليميا ودوليا على السواء، نظرا لسجل جيش مونغ تاي في الاتجار بالمخدرات.

١٤ - وميانمار ملتزمة بالقضاء التام على المخدرات.

المؤتمر الوطني

١٥ - لميانمار دستوران للدولة - صدر أولهما في عام ١٩٤٧ وصدر الثاني في عام ١٩٧٤. وقد صيغ دستور عام ١٩٤٧ تحت ضغط الظروف السائدة آنذاك ولم يكن يخلو من تأثير المستعمرين البريطانيين، وكانت تشوبه أوجه قصور وثغرات كادت أن تؤدي بعد ١٠ سنوات من ذلك التاريخ إلى تفكك البلد. وصيغ دستور عام ١٩٧٤ لإقامة اقتصاد مخطط مركزيا في إطار نظام الحزب الواحد، غير أنه فقد أهميته غداة التغييرات الجذرية التي يجري تنفيذها سياسيا واقتصاديا في اتحاد ميانمار. وفي ظل هذه الظروف، أصبح من اللازم وضع دستور دائم جديد يمكن أن يوجه النظام السياسي والاقتصادي الجديد.

١٦ - وقد قطع المؤتمر الوطني الذي تتحدد مهمته الرئيسية في إرساء المبادئ الأساسية لدستور جديد للدولة أشواطا كبيرة. وقد وافق على ١٥ من عناوين فصول الدستور وأرسى ١٠٤ مبادئ أساسية تشكل أساس دستور الدولة. كما اعتمد مبادئ مفصلة ستستخدم في إطار عناوين الفصول المتعلقة بالدولة وهيكل الدولة ورئيس الدولة والمبادئ المفصلة المتعلقة بمناطق الإدارة الذاتية للفصل المتعلق بهيكل الدولة. وفي دورته الأخيرة، وافق المؤتمر الوطني على مبادئ أساسية مفصلة بشأن تكوين الفصول الثلاثة وهي السلطة

التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وتجري الاستعدادات لاستئناف المؤتمر الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر. وسينظر المؤتمر الوطني، عند استئناف عمله، في مسألة تقاسم السلطات بين الجمعية المركزية وجمعيات الولايات/المقاطعات.

١٧ - والمؤتمر الوطني هو المحفل المنضبط الوحيد الذي يجري فيه الحوار بين القوميات للوصول إلى توافق في الرأي بشأن المبادئ التفصيلية لدستور الدولة الجديد. ويعد نجاح المؤتمر الوطني أولوية وطنية.

التطورات التي حصلت بعد رفع القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كي

١٨ - في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، رفعت حكومة ميانمار القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كي وفقا للقانون الذي اتخذت بموجبه تلك التدابير ضدها. ومنذ ذلك الحين، جد في ميانمار تطوران رئيسيان يتعلقان بالرابطة الوطنية للديمقراطية. فقد قررت الرابطة أولا الانسحاب من المؤتمر الوطني عندما عقد من جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. والمؤتمر الوطني هو العملية الدستورية الوحيدة التي تتم وفقا لخطة العمل اللاحقة للانتخابات والمبينة في الإعلان ٩٠/١ الصادر عن الحكومة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠. وهذه هي الخطة التي تفهمتها وقبلتها جميع الأحزاب السياسية، بما فيها الرابطة الوطنية للديمقراطية. وما فتئت الرابطة تشارك مشاركة فعالة في المؤتمر الوطني. غير أنه بعد رفع القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كي، قررت الرابطة الانسحاب من المؤتمر الوطني.

١٩ - وفي أيار/مايو ١٩٩٦، اتخذت الرابطة خطوة مريعة أخرى حيث حاولت أن تعقد تجمعا عاما في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو. وكانت الحكومة قد استعادت، خلال السنوات القليلة الماضية، حالة من السلم والاستقرار في البلد كله عن طريق برامج مفصلة حيث أعادت الوحدة الوطنية من جهة وعملت على صدور دستور جديد دائم للبلد من جهة أخرى. وفي ظل هذه الظروف، تشكل محاولات الرابطة البدء في عملية سياسية موازية تهديدا للسلم والاستقرار في البلد لا تخفى عواقبه.

٢٠ - وترتبط بتحركات الرابطة المذكورة أعلاه الأنشطة الهدامة للجماعات المقيمة بالخارج التابعة للرابطة، والجماعات الأخرى المناهضة للحكومة والخاضعة لنفوذ الأجانب والمرتزقة المتورطين معها. ويجدر هنا تقديم سرد موجز لخلفية هذه الأنشطة. فابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، نظم مواطنان من الولايات المتحدة الأمريكية، هما روبرت هيلفي وجين شارب، دورات دراسية في التحدي السياسي لفائدة أعضاء من حكومة الإئتلاف الوطني لاتحاد بورما المناهضة للحكومة، والجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما والجماعات المقيمة بالخارج والتابعة للرابطة الوطنية للديمقراطية واتحاد كارين الوطني. وفي أوائل عام ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥، نظم مواطنان آخران من الولايات المتحدة الأمريكية دورات دراسية مماثلة. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ تقريبا، وبعد سقوط مقر اتحاد كارين الوطني في مانربلو، ذهب روبرت هيلفي، صحبة مواطنين آخرين من الولايات المتحدة الأمريكية، هما بروس جيركين ومايكل ميتشل، إلى إقليم هتي كا با

لي الخاضع لسلطة اتحاد كارين الوطني، وأعادوا تنظيم فلول الجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما والجماعات الأخرى المناهضة للحكومة. وذكر أنهم نظموا دورات دراسية في التحدي السياسي لفائدة أعضاء لجنة إعادة الديمقراطية إلى بورما، والجبهة الديمقراطية لطلاب عموم بورما، وحكومة الإئتلاف الوطني لاتحاد بورما، والجماعات المقيمة بالخارج التابعة للرابطة الوطنية للديمقراطية في معسكر سا خان تيت لاتحاد كارين الوطني . وزار مايكل ميتشل يانغون في نيسان/أبريل ١٩٩٦، واجتمع بعدها بزعيم اتحاد كارين الوطني بو ميا في محاولة ظاهرة لتنسيق ومواءمة تحركات الرابطة الوطنية للديمقراطية. ثم عاد مرة أخرى إلى يانغون واجتمع بداو أونغ سان سو كي في أيار/مايو ١٩٩٦، أي في نفس الشهر الذي عمدت فيه الرابطة إلى تنظيم تجمع عام. وذهب في الأخير إلى ميانمار في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ آب/أغسطس التي التقى خلالها بداو أونغ سان سو كي.

٢١ - وكان روبرت هيلفي يعمل سابقا ملحقا لشؤون الدفاع والجيش في السفارة الأمريكية في يانغون، بينما يعمل بروس جيركين موظفا إداريا في معهد ألبرت إينشتاين في الولايات المتحدة الأمريكية. وميتشل عضو في المعهد الجمهوري الدولي. وسعا هذان الشخصان بمشاركتهما في الأنشطة التخريبية إلى التدخل في الشؤون الداخلية لميانمار، مما يشكل انتهاكا صريحا لسيادتها. وواصلت الرابطة الوطنية للديمقراطية من جهتها، اتصالاتها معهما سرا وبطرق أخرى، وهي على علم تام بهذه الأنشطة غير المشروعة والشديدة الخطورة.

٢٢ - وقد حددت حكومة ميانمار لنفسها خطة سياسية. وفي هذا السياق، أعادت الحكومة الاستقرار للدولة، والسلم والطمأنينة للمجتمع. وبعودة ١٥ جماعة مسلحة إلى دائرة المشروعية، تجري الحكومة في الوقت الراهن عملية إعادة الوحدة الوطنية. وأحرز تقدم جوهري من أجل وضع دستور جديد ودائم للدولة، باعتماد مبادئ للفصول الهامة من الدستور المتوخى، ترتكز على توافق وطني في الآراء على أوسع نطاق ممكن.

٢٣ - وعملية المؤتمر الوطني هي النهج السياسي المختار للبلد، حيث خصص له قدر كبير من الوقت والطاقات والموارد. وقد انسحبت الرابطة الوطنية للديمقراطية من المؤتمر الوطني، بقرار اتخذته من طرف واحد وكانت لها كما للأحزاب السياسية الأخرى فرصة للمشاركة في عملية الحوار الوطني العريض القاعدة، وتجاهلت بانسحابها ذاك في استخفاف مصالح جميع الأحزاب المشاركة فيه ونهجت سبيل الاضطرابات بتنظيمها لتجمع عام. ولا يمكن للحكومة أن تقبل إدخال أي اضطراب في العملية السياسية الجارية، وقد اضطرت إلى اتخاذ اجراءات وقائية ضد التحركات المريبة للرابطة الوطنية للديمقراطية والتي كانت تتم على ما يبدو بتنسيق مع عناصر مخربة، بعد أن علمت علما تاما بجميع الأنشطة التخريبية الجارية في الخفاء، فاستدعت أعضاء الرابطة الوطنية للديمقراطية مؤقتا للاستجواب.

تعاون ميانمار مع الأمم المتحدة

٢٤ - عندما شرح الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة موقف ميانمار من قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٠ (مشروع القرار (A/C.3/50/L.52) المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار" (انظر الفقرات ٦ - ٩ من الوثيقة A/C.3/50/SR.54)، ذكر السياسة الثابتة لحكومة ميانمار المتمثلة في مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن. ووفقا لهذه السياسة، ولتمكين ممثل الأمين العام من مواصلة المباحثات مع حكومة ميانمار، اجتمع وزير الخارجية يو أوهن غياو مع السيد ألفارو دي سوتو، ممثل الأمين العام، في نيويورك، في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وشارك وزير خارجية ميانمار مرة أخرى، في جولة من المباحثات مع مدير شعبة شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية للأمانة العامة للأمم المتحدة، السيد فرانسيسك فيندريل، في حزيران/يونيه ١٩٩٦، في بانكوك. وفي ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، أجرى وزير الخارجية يو أوهن غياو جولة أخرى من المحادثات مع ممثل الأمين العام في نيويورك.

وفاة المواطن الميانماري، السيد جيمس ليندر نيكولز

٢٥ - في أعقاب وفاة السيد جيمس ليندر نيكولز في ميانمار في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، طلبت بعض البلدان الغربية من سلطات ميانمار في البداية معلومات عن الظروف التي أدت إلى وفاة السيد نيكولز، ثم طلبت لاحقا استخراج جثة المتوفى ليجري عليها اختصاصي مشهور دوليا عملية تشريح.

٢٦ - وكان السيد نيكولز البالغ من العمر ٦٤ سنة، مواطنا يحمل بطاقة جنسية ميانمار. وارتكب جرائم في عام ١٩٨٠. ثم أدانته محكمة المقاطعة المختصة بموجب المادة ٢٤/١١ (ب) من قانون صرف العملة الأجنبية لعام ١٩٤٧. وحكم عليه بالتالي بالسجن لمدة شهرين ونصف في عام ١٩٨٢. ولهذا السبب رفعت عنه صفة القنصل العام الشرفي لبعض البلدان الغربية في عام ١٩٨٣. وتبين مرة أخرى في عام ١٩٩٦، أن السيد نيكولز قد انتهك المادة ٦١ من قانون التلغراف اللاسلكي لبورما لعام ١٩٣٣ والقانون المعدل له رقم ٩٣/١٣ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وحوكم محاكمة عادلة. ولما كانت محكمة المقاطعة قد أدانته بموجب المادة ٦١ من القانون السالف الذكر، فقد حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

٢٧ - وقد اعتني بالسيد نيكولز ولقي معاملة لائقة خلال مدة سجنه. وخلال ثلاثة أشهر من السجن، أجرى طبيب السجن فحصا طبيا شاملا للسيد نيكولز ووصف له العلاج اللازم ثماني مرات، في ١٢ و ١٦ و ٢٤ نيسان/أبريل ، وفي ٢ و ٥ و ٢٣ أيار/مايو وفي ٧ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢٨ - وكان السيد نيكولز يتلقى الأدوية بانتظام من الطبيب المعالج خلال مدة سجنه. وعلاوة على ذلك، كان يتلقى الأدوية وعلب الأغذية من أسرته وأصدقائه. ولم تكن تساء معاملته، بل سمح له بأن يعيش في السجن في ظروف مريحة وكريمة إلى حد كبير.

٢٩ - ومن المعروف لدى أصدقاء نيكولز من السجناء أن له تاريخا طويلا من المشاكل الصحية الخطيرة. فلقد كان ضغطه الدموي عاليا وكان يعاني من أمراض القلب، ومن الزرق في عينه اليمنى ومن السكري

وأوجاع الظهر. وفي صبيحة ٢٢ حزيران/يونيه، كان السيد نيكولز مستلقيا في غرفته، بعد أن تناول ما أحضرته أسرته من لحم خنزير مجفف وطحين سمك مقلي، عندما انهار فجأة وأغمي عليه. ففحص طبيب السجن نبض قلبه ووجد ضغط دمه قد بلغ ١٠٠/٢٠٠. فنقل فورا إلى المستشفى العام ليانغون وتلقى العلاج الطبي اللازم. غير أنه توفي بمرض القلب في الساعة ١٣/٠٠ بالتوقيت المحلي بعد ظهر يوم ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأجرى الاختصاصيون بعلم الأمراض المحاضرون تشريحا للجثة في المستشفى العام ليانغون وأثبتوا أن سبب وفاة السيد نيكولز هو مرض القلب. وبناء عليه اعتبرت حكومة ميانمار ما يلي:

(أ) ليس ثمة أي أساس قانوني يجيز للأجانب إجراء تحقيق في المسألة المتعلقة بوفاة السيد جيمس ليندر نيكولز في ميانمار في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ لأنه مجرد مواطن عادي من مواطني ميانمار مات بسبب طبيعي؛

(ب) لقد ترسخ منذ فترة طويلة في ممارسة الدول دون أي شك معقول أن وفاة مواطن عادي من مواطني بلد من البلدان لسبب طبيعي مسألة تدخل كليا في الولاية القضائية الداخلية للبلد. وأي محاولة لأجانب ترمي إلى فرض تحقيق في هذه المسألة غير المطروحة لا بد وأن تتنافى مع مبادئ سيادة الدول والولاية القضائية الوطنية.

٣٠ - ولذلك فإن ميانمار ترفض طلب إيفاد خبير في الطب الشرعي مشهور دوليا إلى ميانمار للتحقيق في هذه المسألة. وليس ثمة إطلاقا ما يدعو إلى النظر في هذا الطلب.

تحسن الحالة في ميانمار

٣١ - شهدت الحالة في ميانمارا تحسنا كبيرا عما كانت عليه في عام ١٩٩١ حينما أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٣٢/٤٦ عن قلقها من "خطورة حالة حقوق الإنسان" في ميانمار، مؤكدة على ضرورة تحسينها. وقد تحسنت الظروف الموضوعية في ميانمار في الوقت الحاضر عن المعهود فيها وبشكل لا يماري فيه إلا من هو مشبع بالسلبية والتحيز. ورغم تعاون ميانمار المستمر مع الأمم المتحدة والجهود الحقيقية التي تبذلها ميانمار لتحسين حالة البلد ورفع مستوى الرفاه العام للشعب أجمع، فإن تحسن الحالة في البلد لم يول أبدا أية أهمية.

٣٢ - ويتضح تحسن الحالة في البلد مما تحقق في المجال الاقتصادي. ففي ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٦، مثلا، بلغ الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية العشرة بالنسبة لـ ٢٠٤ مشاريع ما قدره ٤,٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة. وأصبح القطاع الخاص يستأثر الآن بقسط كبير من الاقتصاد الوطني، حيث يمثل ٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما يوفر القطاع العام ٢٢ من الناتج المحلي الإجمالي. كما شُرع في تحويل القطاع العام من الاقتصاد إلى القطاع الخاص. وتأتي ٧٥ في المائة من مجموع الصادرات من القطاع الخاص. ومع تشكل النظام الاقتصادي السوقي، بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي ٨,٢ في المائة في

المتوسط على مدى السنوات الأربع الماضية، وباستطاعة ميانمار أن تحافظ على معدلات النمو هذه. ولما كانت فرص العمل سانحة بتوسع الاقتصاد، فإن المواطن العادي يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية من الغذاء والمأوى والملبس، وهي أهم حقوق الإنسان الأساسية ويستطيع أن يتمتع بنوعية عيش عالية نسبيا.

٣٣ - ويتضح تحسن الحالة أيضا في السلم الذي يتمتع به البلد كله بعد أن وضع حد تقريبا لعقود طويلة من التمرد. وحتى الأماكن التي كانت تعرف سابقا بكونها غير آمنة ويتعذر الوصول إليها أصبحت تعج الآن بالسياح. ومن العلامات الواضحة التي تدل على تحسن الحالة في البلد وتفند كل المزاعم ضد ميانمار إعلان سنة ١٩٩٦ "سنة زيارة ميانمار"، حيث فتح الباب على مصراعيه للسياح.

موقف ميانمار

٣٤ - لقد وضّح وفد ميانمار موقفه من القرارات المتعاقبة للأمم المتحدة بشأن ما يُسمى بـ "حالة حقوق الإنسان في ميانمار" منذ أن شرع في النظر فيها. ولم يفتأ يؤكد بذلك على قدسية الالتزام الصارم بالفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٥ - وستتناول ميانمار مسألة النظر في "حالة حقوق الإنسان في ميانمار" في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة على ضوء الموقف المذكور أعلاه. وإذا كان هناك مشروع قرار تدخلي، فإن ميانمار لن ترفضه فحسب، بل سترد عليه أيضا بطريقة تتناسب ولهجة القرار وفحواه.

- - - - -